وزارة البلديات والإسكان تعتمد ضوابط التمديد المبكر للعقود الإيجارية للمشاريع الاستثمارية

15 يوليو، 2026

الرياض

اعتماد ضوابط التمديد المبكر للعقود الاستثمارية

اعتمدت وزارة البلديات والإسكان ضوابط التمديد المبكر للعقود الإيجارية **للمشاريع الاستثمارية المبرمة قبل نفاذ لائحة التصرف بالعقارات البلدية** المحدثة، بما يتيح **التمديد المبكر للعقود** بعد **انقضاء نصف مدة العقد** ويمكن للمستثمرين من مواصلة تطوير مشاريعهم وفق ضوابط تنظيمية واضحة.

الأهداف

- تمكين المستثمرين من تطوير وتوسعة المشاريع القائمة
- رفع كفاءة استثمار الأصول والعقارات البلدية
- تعزيز البيئة الاستثمارية واستقرار الاستثمار البلدي
- دعم التنمية الحضرية وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

الأثر

- مشاريع استثمارية مستدامة
- تحسين جودة الحياة في المدن السعودية
- بيئة استثمارية جاذبة
- نمو اقتصادي مستدام في المدن

المصدر
وزارة البلديات والإسكان

اعتمدت وزارة البلديات والإسكان ضوابط التمديد المبكر للعقود الإيجارية للمشاريع الاستثمارية الكبيرة المبرمة قبل نفاذ لائحة التصرف بالعقارات البلدية المحدثة، ووضع الضوابط والمعايير المنظمة لذلك، بما يعزز البيئة الاستثمارية، ويرفع كفاءة استثمار العقارات البلدية، ويدعم تنفيذ استثمارات تطويرية في المشروعات القائمة.

وأوضحت الوزارة أن الضوابط تأتي في إطار جهودها لتعزيز الاستثمار البلدي، من خلال تمكين المستثمرين من تمديد عقودهم الإيجارية خلال فترة سريانها، ومواصلة تطوير وتوسعة مشاريعهم، وإضافة استثمارات نوعية، بما يسهم في رفع كفاءة استثمار الأصول والعقارات البلدية، وتعظيم الاستفادة منها، ودعم مستهدفات التنمية الحضرية.

وأضافت أن الضوابط تسهم في تهيئة بيئة استثمارية أكثر جاذبية واستقرارًا، وتشجع المستثمرين على تطوير المشاريع القائمة ورفع كفاءتها، بما يعزز تنافسية الاستثمار البلدي، ويدعم نمو القطاع الخاص، ويسهم في تحسين جودة المرافق والخدمات بما ينعكس على جودة الحياة في المدن والمحافظات.

وأكدت الوزارة أن الضوابط تنظم آلية تمديد العقود الإيجارية الاستثمارية خلال فترة سريانها للمشاريع المشمولة، وفق إطار حوكمة يوازن بين المحافظة على حقوق الجهات البلدية، وتمكين المستثمرين من مواصلة الاستثمار والتطوير، بما يعزز الشراكة مع القطاع الخاص، ويحقق مستهدفات التنمية، ويرفع القيمة الاقتصادية للأصول البلدية.